

تفسير البحر المحيط

@ 233 @ النزول ، وهو ما يشيع من غير تحديد بـ مدّ . ومذهب مالك أنه مد وثلث بالمدّ النبوى ، ويجب استيعاب العدد ستين عند مالك والشافعى ، وهو الظاهر . وقال أبو حنيفة وأصحابه : لو أطعم مسكيناً واحداً كل يوم نصف صاع حتى يكمل العدد أجزاءه . { ذَلِكَ لَتُؤْمِنُوا } ، قال ابن عطية : إشارة إلى الرجعة والتسهيل في الفعل من التحرير إلى الصوم والإطعام . ثم شدّد تعالى بقوله : { وَتَلْكَ حُدُودُ اللَّهِ } : أي فالزموها وقفوا عندها . ثم توعد الكافرین بهذا الحكم الشرعي . وقال الزمخشري : ذلك البيان والتعليم للأحكام والتنبيه عليها ، لتصدقوا به رسوله في العمل بشرائعه التي شرعاها في الظهور وغيره ، ورفض ما كنتم عليه من جاھلیتكم ، { وَتَلْكَ حُدُودُ اللَّهِ } التي لا يجوز تعديها ، { وَلَتَكَافِرُونَ } الذين لا يتبعونها ولا يعملون عليها { عَذَابٌ أَلِيمٌ } . انتهى . .

{ إِنَّ الَّذِينَ يُحَادِثُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ } : نزلت في مشركي قريش ، أخروا يوم الخندق بالهزيمة ، كما أخزى من قاتل الرسل من قبلهم . ولما ذكر المؤمنين الواقفين عند حدوده ، ذكر المحادثين المخالفين لها ، والمحاذاة : المعاداة والمخالفة في الحدود . { * كتبوا } ، قال قتادة : أخروا . وقال السدي : لعنوا . قيل : وهي لغة مذحج . وقال ابن زيد وأبو روق : ردّوا مخذولين . وقال الفراء : غيطوا يوم الخندق . { كُبِّتُوا كَمَا كُبِّتَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ } : أي من قاتل الأنبياء . وقيل : يوم بدر . وقال أبو عبيدة والأخفش : أهلکوا . وعن أبي عبيدة : التاء بدل من الدال ، أي كبدوا : أصابهم داء في أكبادهم . قيل : والذين من قبلهم منافقو الأمم . قيل : وكبتوا بمعنى سيكتبون ، وهي بشارة للمؤمنين بالنصر . وعبر بالماضي لتحقق وقوعه ، وتقدير الكلام في مادة كبت في آل عمران . .

{ وَقَدْ أَنْزَلْنَا عِيَّاتٍ بَيْنَنَاتٍ } على صدق محمد صلى الله عليه وسلم) ، وصحة ما جاء به . { وَلَتَكَافِرُونَ } : أي الذين يحادونه ، { عَذَابٌ مُّهِينٌ } : أي يهينهم ويدلهم . والناس يرون بعثتهم العامل في للكافرین أو مهين أو اذكر أو يكون على أنه جواب لمن سأله متى يكون عذاب هؤلاء ؟ فقيل له : { يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ } : أي يكون يوم بعثتهم الله ، وانتصب { جَمِيعاً } على الحال : أي مجتمعين في صعيد واحد ، أو معناه كلهم ، إذ جميع يحملون ذينك المعنيين : { وَيُنَذَّرُهُمْ بِمَا عَمَلُوا } ، تخجلاً لهم وتوبخاً . { أَحْصَاهُ } بجميع تفاصيله وكميته وكيفيته وزمانه ومكانه . .

وَنَسْوَهُ } لاستحقارهم إياه واحتقارهم أنه لا يقع عليه حساب . { شَهِيدٌ } : لا يخفي عليه شيء . وقرأ الجمهور : ما يكون بالياء ؛ وأبو جفر وأبو حيوة وشيبة : بالباء لتأنيث النجوى . .

قال صاحب اللوامح : وإن شغلت بالجار ، ف فهي بمنزلة : ما جاءتنى من امرأة ، إلا أن الأكثر في هذا الباب التذكير على ما في العامة ، يعني القراءة العامة ، قال : لأنها مسند إلى { مِنْ نَّجْوَى } وهو يقتضي الجنس ، وذلك مذكر . انتهى . وليس الأكثر في هذا الباب التذكير ، لأن من زائدة . فال فعل مسند إلى مؤنث ، فالأكثر التأنيث ، وهو القياس ، قال تعالى : { وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ مِّنْ ءَايَاتِ رَبِّهِمْ } ، { مَّا تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجَلَهَا } ، ويكون هنا تامة ، ونجوى احتمل أن تكون مصدراً مضافاً إلى ثلاثة ، أي من تناجي ثلاثة ، أو مصدراً على حذف مضاف ، أي من ذوي نجوى ، أو مصدراً أطلق على الجماعة المتناجين ، فثلاثة : على هذين التقديرتين . قال ابن عطية : بدل أو صفة . وقال الزمخشري : صفة . وقرأ ابن أبي عبلة ثلاثة وخمسة بالنسب على الحال ، والعامل يتناولون مضمرة يدل عليه نجوى . وقال الزمخشري : أو على تأويل نجوى بمتناجين ونصبها من المستكن فيه . وقال ابن عيسى : كل سرار نجوى . وقال ابن سراقة : السرار ما كان بين اثنين ، والنجد ما كان بين أكثر . قيل : نزلت في المنافقين ، واختص الثلاثة والخمسة لأن المنافقين كانوا يتناولون على هذين العددين مغایطة لأهل الإيمان ؛ والجملة بعد إلا في الموضع الثلاثة في موضع الحال ، وكونه تعالى رابعهم وسادسهم ومعهم بالعلم وإدراك ما يتناولون به . وقال ابن عباس : نزلت في ربيعة وحبيب ابني عمرو وصفوان بن أمية ، تحدّثوا فقال أحدهم : أترى ألا يعلم ما نقول ؟ فقال الآخر : يعلم بعضاً ولا يعلم بعضاً ، فقال الثالث : إن كان يعلم بعضاً فهو يعلمه كله . .

{ وَلَا أَدْرِي مِنْ ذَلِكَ } : إشارة إلى الثلاثة والخمسة ، والأدنى من الثلاثة الاثنين ، ومن الخمسة الأربع ؛ ولا أكثر يدل على ما يلي الستة فصاعداً . وقرأ الجمهور : { وَلَا أَكْذَرَ } عطفاً على لفظ المحفوظ ؛ والحسن وابن أبي إسحاق والأعمش وأبو حيوة وسلم ويعقوب : بالرفع عطفاً على موضع نجوى إن أريد به